في داخل الحزب وخارجه، وهو مرشح لأن يكون خليفة ميتران في الانتخابات الرئاسية القادمة.

إن كافة هذه التيارات التي شاركت في الحكومة الانتقالية، يُتوقع لها المشاركة في تحمل المسؤولية في السلطة خلال الفترة القادمة.

وعلى صعيد البرنامج، فإن برنامج الحزب ما فتىء يعرف تطورات متلاحقة، مع توسع صفوفه والتحاق المزيد من العمال والشباب والمثقفين به – عدا الحزب الشيوعي الفرنسي، حزب الطبقة العاملة في فرنسا – وخاصة على الصعيدين، الاقتصادي والاجتماعي. فقد تضمن برناجه تأميم المجموعات الصناعية الكبرى، ورفع الحد الأدنى للأجور والتعويضات العائلية وتعويضات الشيخوخة والسكن، وخفض ساعات العمل الأسبوعية وسن التقاعد، وإيجاد وظائف جديدة وحل مشكلة البطالة تدريجياً، وفرض ضرائب على الثروات إلخ...[٤]. وكذلك الأمر بالنسبة لشؤون السياسة الخارجية، وهو ما سنتطرق اليه في سياق الموضوع.

□ إضافة إلى مواقف أجنحة الحزب المختلفة، والتي لا تتفق فيما بينها حول قضايا السياسة الخارجية، فسيكون لقوى ومنظمات الأغلبية الشعبية الجديدة، التي أمنت فوز اليسار الساحق، والحقت الهزيمة بأحزاب اليمين، دور في تقرير سياسة السلطة الجديدة. ويأتي الحزب الشيوعي في مقدمة هذه القوى. فهو، وبالرغم من التراجع الذي سجله، يبقى حزباً رئيسياً مؤثراً، خاصة في صفوف الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية التي استبدلت برنامج حكم اليمين ببرنامج حكم اليسار. وسواء شارك هذا الحزب في الحكومة فوراً أو في وقت لاحق، فانه يقع عليه، ابتداء من اليوم، دور جديد في ممارسة الرقابة الشعبية على السلطة الجديدة، وتطوير إجراءاتها، ودفعها باتجاه المزيد من التجذير؛ وهذا ما يدركه الحزب الاشتراكي جيداً، فهو يجد نفسه مشدوداً بين الطبقات الوسطى على يمينه، والحزب الشيوعي على يساره، وسيحسب مواقفه وإجراءاته بشكل دقيق كي لا يدع مجالاً لمواجهتها أو انتقادها، خشية فقدانه لقاعدته الشعبية، خاصة وأن الحزب الشيوعي الذي يسيطر على النقابة العمالية الأكثر ثقلاً وحجماً وتمثيلاً، باستطاعته ممارسة الضغط على الحكومة الجديدة ودفعها لاتخاذ مواقف أكثر تقدماً.

وبين القوى السياسية، يجب أن لا ننسى أيضاً، بعض التنظيمات الأقل أهمية والتي يحسب الحزب الاشتراكي حسابها، خاصة الديغوليون واليساريون والحزب الاشتراكي الموحد ومجموعات اليسار الجديد والمجموعات المسيحية اليسارية.

أما النقابات العمالية، وخاصة «الاتحاد العام للعمل» (C.G.T.) و«الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل» (C.F.D.T.) والتي صوت أعضاؤها وأنصارها بشكل جماعي لصالح المرشح الاشتراكي (أكثر من ٨٠٪ من العمال الفرنسيين)، فسيكون لها كلمتها، خاصة في الاجراءات الاجتماعية للحكومة.

□ أصبح للسياسة الخارجية الفرنسية ثوابت تفرضها، في نهاية الأمر، مصالح فرنسا.